اللجنة الدائمة والهروب إلى المستقبل

■ تقف أمام اجتماع اللجنة الدائمة تحديات وتعهدات وطنية جسيمة واستحقاقات للحاضر والمستقبل وللداخل والخارج، توجب عليها أن تتخذ قرارات وطنية وتنظيمية شجاعة وجريئة.. لأن الحفاظ على المنجزات الوطنية العظيمة والتاريخية، وتحقيق التطلعات التي تنشدها اليمن بتنفيذ البرنامج الوطني لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، كلها تتطلب وقفة بحجم هذه التحديات.

فمهام كهذه ليست سهلة المنال ولا يمكن أن ينجزها مسئولون لا مبالين «يمددون» انتظاراً لتدخُّل «فانوس علاء الدين» للقيام بإنجاز المهام التي تقع في صلب اختصاصاتهم.

محمد محمد أنعم

○ إن ثمة مشاكل ومخاطر تعيشها اليمن يستحيل انكارها أو اخفاؤها، أو تبريرها «حرصاً على عدم الاشارة لاخفاق البعض»، وصار التستر عليها عملاً أحمق..

إن المغالاة في الأسعار واستمرار تفشي الفساد، ومواجهة الارهاب، وتطفيش المستثمرين والدعوات المناطقية والانفصالية المريضة، والتمرد المسلح على الدولة، والبطالة، والفقر، وحماية الديمقراطية والتعددية.. و.. و.. و.. الخ.

هذه وغيرها تجعل كل مواطن يمني يتطلع الى أن اجتماع اللجنة الدائمة -الذي سينعقد يومي ٢٥-٢٦أغسطس الجاري- لن يكون اجتماعاً لاسقاط واجب، أو لتسجيل حضور، أو للتصفيق و«الدعمة» أيضاً.. ومن ثم القول: «الباقي على الافندم.. فكل شيء بيده»..

إن مرور عام تقريباً من انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م يكشف لنا عن مؤشرات خذلان لبرنامج الرئيس.. ومهما برر المبررون.. فلا يستطيعون أن يدعوا أنهم تركوا المهام التنفيذية والتنظيمية المناطة بهم وانطلقوا لمواجهة التمرد في بعض مناطق صعدة.. أو أنهم كانوا يعالجون معوقات الاستثمار، أو مشاكل الأراضي.. كما لا يستطيع أغلبهم أن ينكروا أنهم اقاموا ولائم أو ندوات طوال عام وعلى مستوى جميع المحافظات كلها ناقشت أوراق عمل تتحدث عن كيفية تنفيذ برنامج الرئيس.. تصوروا الى درجة أوحت لنا أن البرنامج قد أصبح أشبه بطلاسم، ولابد من مشعوذ «يفك» حروفه.

للأسف لم أجد في برنامج الرئيس أثراً لالتزام بتنفيذ كل تلك الندوات مرة واحدة وخلال عام، وترك الباقي للأيام.. لكن ما شاء الله كان لها حضور كبير.. ومهما كان فمازال الندم عنا أبعد الى الآن.

○ نعم، ثمة مستجدات وتطورات.. قضايا وطنية واستراتيجية تتطلب وقفة مؤتمرية شجاعة وقرارات مسئولة، حازمة وفاصلة تفرضها على المؤتمر المسئولية الوطنية والتاريخية، طالما وهناك صقيع بارد، ونذر شؤم، وشرر فتن، تؤجج لها قوى حاقدة وقيادات من أحزاب المعارضة.

لذا فالشعب اليمني يتطلع لقرارات مؤتمرية يتجاوز بها دائرة الخوف وأشباح كهوف الظلام والظلمات الذين لا يريدون لليمن أن تتطور وتتقدم.

ومايزالون يشعلون البخور ويعملون الطلاسم والحروز لربط الشعب وتسليمه لـ«العكفي» و«المليشي» واعادة البلاد الى القمقم من جديد!!

أخيراً

○ من كثرة ترديد الحديث عن تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، يخيل للبعض أننا نقلد «الثورة الثقافية» الصينية إبان عهد ماوتسي تونغ.. لكن عندما أسمع صوت طلقة رصاص وارتفاع الأسعار.. أدرك أن المخصصات هي الهدف من وراء الندوات عن برنامج الرئيس.

وهكذا يُخذل هذا البرنامج للأسف.

مطلوب قرارات تعيد المؤتمر إلى الجماهير!!

منصور الغدره

□ علاقة وجود وحياة أبدية تربط المؤتمر الشعبي العام بشهر أغسطس، فشهر أغسطس يمثل بالنسبة للمؤتمر تاريخ ميلاد له، وللتعددية الحزبية في اليمن عموماً.. ففيه كان ميلاد أول تنظيم جماهيري علني أتى الى الساحة السياسية اليمنية، وفيه ايضاً رسمت ملامح مستقبل النظام السياسي الديمقراطي التعددي في اليمن.

في ٢٤ أغسطس عام ١٩٨٢م، وتحديداً من قاعة المركز الثقافي بتعز أطلق العنان للتعددية، وأعلن رسمياً عن ميلاد المؤتمر الشعبي العام كتنظيم جماهيري سياسي يحتوي في تكويناته مختلف التيارات السياسية الحزبية الموجودة حينذاك وتمارس نشاطها بصورة سرية في الساحة اليمنية، والتي كان الخلاف الموجود بينها الى حد الافتراق والتناحر الى حد الاقتتال، لكن المؤتمر قضى على كل هذه الحالة العدائية التي كانت موجودة بين تلك الأحزاب والتنظيمات السرية، منهياً بذلك حالة الصراع الذي كان موجوداً.

وكانت الحرية والتعددية في الآراء التي منحها المؤتمر لمختلف توجهات القوى السياسية المنضوية فيه دوراً مهماً في ردم الهوة بين اطراف القوى، وتوحيد المواقف تجاه القضايا الوطنية، وبالتالي تكوين قاعدة جماهيرية عريضة للمؤتمر انطلق من خلالها نحو البناء ومواكبة مختلف التحولات التي عاشها اليمن خلال الـ٢٥ سنة من حياة المؤتمر للوصول الى الاحتفاء، وهذا يعني أن حلول اغسطس ٢٠٠٧م، يكون المؤتمر قد أمضى ربع قرن، وهي فترة ليست بالهينة، حيث شهدت تحولات وتطورات كبيرة على مستوى البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي وعلى مستوى الحياة العامة والخاصة في اليمن، ولم يعد المؤتمر بمفرده في الساحة، بل إن هناك منافسين يتربصون لاسقاطه في أي وقت.

لكن الملفت أكثر ما شهدته الحياة السياسية من تطور ونمو غير عادي وبالذات في الوعي السياسي والعمل الحزبي لدى عامة الجماهير والمواطن اليمني البسيط تحديداً، الذي أصبح اليوم يدرك أكثر من ذي قبل أن مستقبل ونمط حياته وعلى وجه الخصوص الحياة المعيشية مرهونة بمدى حسن اختياره لبرامج ومرشحي الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقدرته على تحديد أين تكمن ومع من تكمن مصلحته ومعاناته.

بمعنى أن أغسطس ٢٠٠٧م، ليس كما كان عليه الحال والوضع في أغسطس ١٩٨٢م، وما بعده، وإنما هناك وعي سياسي لدى عامة الناس، لذلك يتوجب على المؤتمر الشعبي العام بمختلف تكويناته وهيئاته القيادية ادراك هذا الأمر والعمل من أجل اعادة الثقة بين المؤتمر والجماهير من خلال رفع المعاناة عن كاهل المواطن، خاصة معاناته من تدهور اوضاعه الاقتصادية والارتفاع المتصاعد وبصورة جنونية مخيفة للأسعار تجعل مستقبل العلاقة بين المؤتمر والجماهير غير مستقرة وغير مطمأنة لأن الحياة المعيشية والمساس بقوت المواطن تعد مفترق طرق وحالة عداء بين عامة الناس وأية قوى سياسية وحزبية.

والشيء الايجابي للمؤتمر وقيادته، أن يأتي الاحتفاء بالذكرى الـ٢٥ لتاسيسه بالتزامن مع انعقاد الدورة الثانية للجنة الدائمة، وما يتوجب فيها من مناقشة وبجدية تحديات المرحلة والقضايا الوطنية والخروج من هذا الاجتماع بمعالجات وحلول تنهي حالة الاحتقان الموجودة في الساحة وتعيد المؤتمر الشعبي العام الى قضايا وهموم الناس، وتنعش الروح المؤتمرية فيهم، وتعيد جسور الثقة المهزوزة بين المؤتمر والجماهير الى سابق عهدها.. من خلال ارتباط المؤتمر بحياة الناس ومعاناتهم بمختلف جوانبها، المعيشية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والحقوقية.. ولن تتحقق هذه الآمال إلاّ بفرض سيادة القانون وردع التصرفات الفردية المسيئة للمؤتمر والاعتداءات لنهب حقوق الناس وأراضيهم من قبل متنفذين.. والراسخ لدى الناس أن المؤتمر يوفر لهم الحماية.. كما أن الاعتداءات والانتهاكات التي يقوم بها مثل هؤلاء، وهي الأخرى نقطة سوداء تبعد الجماهير عن المؤتمر، ونفس الشيء قضية الفساد المستشري داخل المؤسسات والأجهزة الحكومية والذي يتفشى يوماً بعد يوم مما أدى بالبعض من عشاقه الى المجاهرة والاعتزاز في ممارسته وارتكابه، وكأنه ميزة الرجولة والشجاعة بين الناس.. وكذلك قضايا الصحة والتعليم والاستثمار والحريات والتنمية المحلية، والتشريعات المتعلقة بهذه القضايا.. يتطلب ضرورة مناقشتها.

السلام عليكم

عبدالملك المروني

□ المعارضة في العالم كله معارضة تقوم على أساس منهجي قوامه السعي للسلطة عبر البوابة الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

تفعل ذلك انطلاقاً من عدد من الوسائل المشروعة والسبل المتاحة.. وهو عمل سياسي يتكئ على قاعدتين، الأولى تصيُّد عثرات السلطة وتعقُّب هفواتها.. والثانية اصطياد الجماهير الى سلتها وعرض برامجها البديلة لهذه الهفوات التي عادةً ما يُطلق عليها اسم فساد السلطة.. ثم التلويح بأنها المخرج الوحيد للبلاد من كل ازماتها.. وهكذا يفعلون.

ووفقاً للأسلوب والكيفية تحقق المعارضة هنا أو هناك مقادير متفاوتة من النجاح تتمثل في أقصاها بالوصول الى الحكم وايداع الحكومة السابقة سلة المعارضة..

أما في أدناها فهو الجلوس على قارعة المعارضة والدعاء على السلطة الحاكمة بالسقوط آجلاً أم عاجلاً.

هاتان حالتان طبيعيتان تشكلان محور عمل منظومة الحكم في أي بلاد.

غير أن ذلك لا يمنع من وجود ثالثة هي منزلة بين المنزلتين وهي مصاهرة السلطة عبر أحزاب صغيرة!! أو أجنحة تفر من القاعدة المعارضة الى بلكونة السلطة والحكومة تخليداً لحكمة «الأكل على مائدة معاوية والصلاة بعد الإمام علي».

والواقع أنه لا ضير في الحالات الثلاث طالما التزمت الخط الديمقراطي وعاشت على حاشيته..

ما لم يحدث أبداً في العالم كله هو أمران الأول كسر القاعدة وخروج السلطة بملء ارادتها الى شارع المعارضة زهداً بالحكم ومغانمه وتقرُّباً الى الله أو الوطن.. بمزايا السلطة ومباهجها.

على أن الأمر الثاني هو جنوح المعارضة الى سبل تختلف قليلاً عن شكل الصندوق الانتخابي، واستعمالها صناديق مفخخة تقربها من الحكم بوسائل غير مشروعة بغية الانقضاض على السلطة والاستئثار بها.. وهما أمران قلَّ أن يحدثا وإن حدث أحدهما فإنه عبارة عن وأد للعقل أو قتل للديمقراطية.

ونحن كبلد يعيش ديمقراطية جديدة ويعيش مخاضات سياسية أقرب الى الحياة المدنية لا نقر بحدوث الأمرين معاً غير أن ذلك لا يمنع من ارسال بعض الأسئلة المتعلقة بالهوية العامة للمعارضة في بلادنا، فهي تتسابق على اسقاط النظام عبر الصندوق الانتخابي كحق مشروع لها في حين تبحث عن مصادرأخرى للوصول الى الحكم ولو عبر صناديق معتمة وغير شفافة ما دامت تقود بناصية «البعير» الى خيمة «السلطان» او قصور الحكم.

وذلك ما يبعثر الأسئلة عن دلالات ذلك، وما اذا كان سلوك سياسي كهذا ينتمي الى أدبيات وقيم وثوابت العمل السياسي المشروع.

بالتأكيد لسنا في موضع التشكيك بأخلاقيات هذا أو ذاك، بقدر ما هو حرص على التجربة من النفاذ..

وخوفاً على مستقبل حياة سياسية جديدة بالنسبة لنا جميعاً يتوجب احترامه وحمايته من أي آثار جانبية أو تداعيات مصلحية قد تضر بالمصلحة العامة.. وذلك أضعف الإيمان!!

المكايدة لا تبني وطناً..!!

■ غريب هو ذلك المنحى الخطير الذي انزلق إليه المتقاعدون العسكريون في اليمن، بعد أن كانوا قد بدأوا مطالبهم بحقوقهم بشكل حضاري، وعلى درجة عالية من المسؤولية والوعي، والأغرب من ذلك هو تعامل أحزاب المعارضة الرئيسية،- واقصد هنا الأحزاب المنضوية تحت «اللقاء المشترك» -مع احتجاجات هؤلاء المتقاعدين المطالبين بـ «حقوقهم» وتحسين أوضاعهم.

بقلم: علي الزكري

□ والمثير للدهشة والحيرة هو تمادي منظري تلك الأحزاب في تأجيج نيران دعوات حقيرة إلى الانفصال، وترديد شعارات مقيتة «شمال»، «جنوب» ونعرات مناطقية تجاوزناها وتجاوزها شعبنا منذ زمن، بعد أن دفعنا نحن أهل اليمن في سبيل التغلب عليها أثماناً باهظة من أرواحنا وأقواتنا ومسيرتنا التنموية والحضارية.

غريب جدا كيف ينزلق بعض السياسيين نحو إشعال نيران يعلمون جيدا أنها في غير موضعها وأنها ستحرق من يشعلونها قبل غيرهم، لا لشيء إلا لكسب موقف سياسي لن يخدم قضية ولن يحقق مصلحة.

اذكر يوما أنني التقيت الدكتور ياسين سعيد نعمان في أبو ظبي وقدمت له أسئلة مكتوبة لحوار خاص لمجلة «نوافذ» واذكر جيدا انه يومها سألني هل تريد إجابات موضوعية أم سياسية مبهرة، فقلت له إنني أريدها موضوعية بحكم طبيعة المجلة، لكن لا بأس ببعض البهارات، فتبسم وكانت إجاباته موضوعية ومبهرة بطريقة غاية في الروعة،واستغ رب اليوم كيف يمكن لشخصية ولمفكر بحجمه أن يسمح بزيادة البهارات إلى الدرجة التي تصبح الطبخة معها غير قابلة للاستهلاك.

عجيب فعلا هو أمر أولئك الذين يشعلون النيران، ليجنوا ثمار ما تخلفه من دمار ورماد، عجيبون هم كيف يجرؤون على إشعال نيران يعلمون يقينا أنها ستحرق إخوانهم وأبناءهم ووطنهم بل وتحرقهم.

هل يظنون أنهم عندما يشعلونها من أبراجهم العاجية لن يكونوا وقودا لها؟ ولن تكتوي بها أقدامهم؟ كيف يفكرون؟ وبأي منطق يتحركون؟ والى أي شرع يحتكمون؟ ولأي مستقبل يخططون؟

أيها النافخون اعلموا أن القلاقل وخلق الأزمات واللعب بنيران المناطقية والرقص على آهات المظلومين لن يجدي، خصوصا في اليمن، واعلموا أن الغوغائية وتغذية الاحتقانات لن تهزم نظاما حاكما وهي بالتأكيد لن تحل مشكلة، ولن تبني وطنا ولن تصلح اعوجاجا.إن المكايدات السياسية، والمزايدة على الوطن ليست من سينقذ اليمن مما هو فيه، وليست هي الوسيلة لتغيير النظام الحاكم أو الانقلاب عليه.

إن سياسة جر البلد من أزمة إلى أخرى لن تؤثر على النظام الحاكم ولن تهز شعرة من رأس الرئيس علي عبد الله صالح، الذي مرت على رئاسته عشرات الأزمات، كان يخرج من كل منها أقوى وأقوى، بل إن أفضل خدمة يمكن أن تقدم للنظام هي افتعال الأزمات، ليس لأنه يهوى العيش في الأزمات، وإنما لأنه يجيد التعامل معها وتسخيرها لمصلحته.

يا كل النافخين اقرأوا تاريخنا السياسي خلال العقود الثلاثة الماضية لتكتشفوا أننا لم ننعم خلال كل تلك العقود ولو بخمس سنوات من الاستقرار، ومع ذلك ظل النظام واقفا على قدميه حتى قال البعض إن مشروع النظام الحاكم لإدارة اليمن يرتكز على ما يعرف في علم الإدارة بفن «الإدارة بالأزمات»؟ فهل نخدمه بأزمة أخرى وهو الذي لم يكد يلتقط أنفاسه من أزمة الحوثي؟ عجيبون أنتم يا من تقولون إنكم المستقبل، كيف تقدمون صورة بشعة للمستقبل الذي يمكن أن يكون معكم إن جئتم إلى الحكم! اعلموا يا من تشعلون النيران أن أفضل خدمة تقدمونها للوطن - إن كان يعنيكم أمره حقا - هي السعي والعمل على تعزيز حالة من الاستقرار، تجرد الحاكم من مبرراته وتضعه أمام وعوده وتجبره على تحمل الاستحقاقات الوطنية التي أخذها على كاهله ووعد الناس بها في برامجه الانتخابية.

و أن أفضل ما يمكن أن تقدموه للوطن والمواطن هو وضعه وجها لوجه مع الحاكم الذي اختاره، وسحب كل المبررات من تحت أقدام السلطة كي لا تجد ما تبرر به نكوصها عن تنفيذ وعودها.

أفيقوا وانظروا حولكم.. فان الفقر خير من الفوضى، والنوم جوعا خير من النوم خوفا، وانتقاص حق وظيفي خير من انعدام حق الحياة، والعيش خارج السلطة خير من العيش خارج الوطن.

صحيفة البيان الاماراتية